

الوسيط في المذهب

& الباب الثاني في بيان ما تلزمه الجمعة .
 وإنما تلزم المكلف الحر الذكر المقيم الصحيح .

فمن لم يتصرف بهذه الصفات لم تلزمه الجمعة فإن حضر لم يتم العدة به إلا المريض لكنه ينعقد لهم إلا المجنون ولهم أداء الطهر مع الحضور بخلاف المريض لأن المريض كامل وفي العبد وجه أنه كالمريض .

ويتحقق بالمرض عذر المطر والوحى الشديد على الأصح وجميع ما ذكرناه من الأعذار في ترك الجماعة وعدر التمريض أيضا إذا كان المريض قريبا مشرفا على الوفاة وفي معناه الزوجة والمملوك إذ يعظم على القلب الغيبة وفي وقت الوفاة في حق هؤلاء دون الأجانب وإن لم يكن المريض مشرفا وكان يتلقى غيره لم يكن عذرا فإن كان يندفع بحضوره ضرر يعد دفعه من فروض الكفائيات كان عذرا وإن لم يبلغ تلك الدرجة فثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين القريب والأجنبى